

جدول (١٥): ملخص الدين العام المحلي

عند مستويات تجميعية مختلفة<sup>١/</sup>

(مليون جنيه)

	بيان ربع سنوي				بيان سنوي				
	مارس-٢٠١٧	ديسمبر-١٦	سبتمبر-١٦	مارس-١٦	يونيو-١٦	يونيو-١٥	يونيو-١٤	يونيو-١٣	يونيو-١٢
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة <sup>١/</sup>	٣,٠٩٧,٥٦١	٣,٠٢٧,٢٥١	٢,٧٠٣,٥٤٧	٢,٤٦٢,٣٠٤	٢,٥٧٣,٠٤٢	٢,٠٨٤,٧٤٨	١,٦٩٩,٩٤٦	١,٤٤٤,٣٧٠	١,١٥٥,٣١٢
	(٢٥.٨)	(٢٧.٨)	(٢٠.٢)	(٢٣.٢)	(٢٣.٤)	(٢٢.٦)	(١٧.٧)	(٢٥.٠)	(١٩.٤)
ودائع أجهزة الموازنة العامة	٣٩٨,٤٧٣	٣٨٩,٧٥٨	٢٩٣,٣٢١	٢٦٣,١٣٩	٢٨٧,١٨٧	٢١٨,٥٦٠	١٦١,٤٨٥	١٨٣,٢٣٠	١٦٤,٧٨٨
	(٥١.٤)	(٥٧.٠)	(٢٠.٠)	(٢١.٠)	(٣١.٤)	(٣٥.٣)	٣/	(١١.٢)	(٣.٥)
صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	٢,٦٩٩,٠٨٨	٢,٦٣٧,٤٩٣	٢,٤١٠,٢٢٦	٢,١٩٩,١٦٥	٢,٢٨٥,٨٥٥	١,٨٦٦,١٨٨	١,٥٣٨,٤٦١	١,٢٦١,١٤٠	٩٩٠,٥٢٤
	(٢٢.٧)	(٢٤.٤)	(٢٠.٢)	(٢٣.٥)	(٢٢.٥)	(٢١.٣)	(٢٢.٠)	(٢٧.٣)	(٢٢.٦)
إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة <sup>٢/</sup>	٢,٩٠٨,١٤١	٢,٨٤٠,٨٣٥	٢,٥٢٣,٠٨٤	٢,٢٩٤,١١٦	٢,٤١١,٢٦٨	١,٩٦٨,٥٠٥	١,٦٠٦,٠٣٧	١,٣٦٣,٧٠٦	١,٠٨١,١٠٣
	(٢٦.٨)	(٢٩.٢)	(١٩.٦)	(٢٢.٣)	(٢٢.٥)	(٢٢.٦)	(١٧.٨)	(٢٦.١)	(٢١.٦)
ودائع الحكومة العامة	٤٣١,٣٠٢	٤١٩,٠٠٤	٣١٩,١٧٧	٢٨٦,٠٤٥	٣٢١,٩٢٤	٢٣٣,٠٥٤	١٧١,٦٩٧	١٩١,٤٣١	١٧٣,٣٤١
	(٥٠.٨)	(٥٦.١)	(٢١.١)	(٢٢.٨)	(٣٨.١)	(٣٥.٧)	(١٠.٣)	(١٠.٤)	(٤.١)
صافي الدين المحلي للحكومة العامة	٢,٤٧٦,٨٣٩	٢,٤٢١,٨٣١	٢,٢٠٣,٩٠٧	٢,٠٠٨,٠٧١	٢,٠٨٩,٣٤٤	١,٧٣٥,٤٥١	١,٤٣٤,٣٤٠	١,١٧٢,٢٧٥	٩٠٧,٧٦٢
	(٢٣.٣)	(٢٥.٤)	(١٩.٤)	(٢٢.٢)	(٢٠.٤)	(٢١.٠)	(٢٢.٤)	(٢٩.١)	(٢٥.٧)
إجمالي الدين العام المحلي <sup>٣/</sup>	٣,١٥٨,٦٩٥	٣,١٢٠,٠٦٨	٢,٦٨٩,٥٢٤	٢,٣٥٠,٠٨٢	٢,٤٨٠,٩٢٦	١,٩٩٣,٢٦٣	١,٦٥٦,٩٤٨	١,٤١٠,٦٦٣	١,١٢٢,١٨٧
	(٣٤.٤)	(٣٩.٢)	(٢٥.٧)	(٢٤.٢)	(٢٤.٥)	(٢٠.٣)	(١٧.٥)	(٢٥.٧)	(٢٠.٤)
الودائع <sup>٤/</sup>	٥٣٧,١٩٦	٥١٨,٤٦٤	٤٠٣,٠١٦	٣٥٤,٠٢٢	٤٠٠,٢٨٢	٢٨٦,١٨١	٢٠٨,٢٧٩	٢٢١,٤٣٦	١٩٨,٠٦٧
	(٥١.٧)	(٥٦.٦)	(٢٦.٠)	(٢٥.٢)	(٣٩.٩)	(٣٧.٤)	(٥.٩)	(١١.٨)	(١٩.٠)
صافي الدين العام المحلي	٢,٦٢١,٤٩٩	٢,٦٠١,٦٠٤	٢,٢٨٦,٥٠٨	١,٩٩٦,٠٦٠	٢,٠٨٠,٦٤٤	١,٧٠٧,٠٨٢	١,٤٤٨,٦٦٩	١,١٨٩,٢٢٧	٩٢٤,١٢٠
	(٣١.٣)	(٣٦.٢)	(٢٥.٦)	(٢٤.٠)	(٢١.٩)	(١٧.٨)	(٢١.٨)	(٢٨.٧)	(٢٤.٧)

ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) /٧

إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	%٨٩.٣	%٨٧.٢	%٧٧.٩	%٩٠.٩	%٩٥.٠	%٨٥.٣	%٧٩.٨	%٧٧.٦	%٦٩.٠
صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	%٧٧.٨	%٧٦.٠	%٦٩.٥	%٨١.٢	%٨٤.٤	%٧٦.٤	%٧٢.٢	%٦٧.٨	%٥٩.١
إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة	%٨٣.٨	%٨١.٩	%٧٢.٧	%٨٤.٧	%٨٩.٠	%٨٠.٥	%٧٥.٤	%٧٣.٣	%٦٤.٦
صافي الدين المحلي للحكومة العامة	%٧١.٤	%٦٩.٨	%٦٣.٥	%٧٤.١	%٧٧.١	%٧١.٠	%٦٧.٣	%٦٣.٠	%٥٤.٢
إجمالي الدين العام المحلي	%٩١.٠	%٨٩.٩	%٧٧.٥	%٨٦.٨	%٩١.٦	%٨١.٦	%٧٧.٨	%٧٥.٨	%٦٧.٠
صافي الدين العام المحلي	%٧٥.٥	%٧٥.٠	%٦٥.٩	%٧٣.٧	%٧٦.٨	%٦٩.٩	%٦٨.٠	%٦٣.٩	%٥٥.٢

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزي المصري

( ) معدل النمو عن العام السابق.

\* بيان مبدئي، خاضع للمراجعة.

١/ تم مراجعة بيانات الدين المحلي في ضوء قواعد التقسيم المتعارف عليها دولياً. وتعكس البيانات الدين المحلي لثلاث مستويات تجميعية هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، الدين المحلي للمجموع للحكومة العامة، والدين العام المحلي للمجموع. يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحق على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومي وصناديق التأمين الإجتماعي. أما عن الدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي للمجموع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

٢/ يمثل المديونية المستحقة على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية).

٣/ جدير بالذكر ان التراجع في ودائع أجهزة الموازنة العامة ترجع الى استخدام حوالي ٦٠ مليار جنيه وفقاً للقرار الجمهوري رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

٤/ يمثل رصيد الدين للمجموع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومي وصناديق التأمين الإجتماعي بعد إستبعاد المديونيات والعلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة والتي تتمثل في إقتراض أجهزة الموازنة العامة من بنك الإستثمار القومي، سندات وزارة المالية لدى صناديق التأمين الإجتماعي وبنك الإستثمار القومي، سندات صناديق التأمين الإجتماعي وأخيراً إقتراض بنك الإستثمار القومي من صناديق التأمين الإجتماعي.

٥/ يمثل رصيد الدين للمجموع المستحق على الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد إقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الإستثمار القومي وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٦/ ودائع الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد ودائع صناديق التأمين الإجتماعي وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٧/ تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٣٤٧٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٤٧٨ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ٤٢٨٦.٥ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.